



تنبيه ذوي الافهام على بطلان الحكم
 بيقض الدعوى بعد البراء العام
 لسيدى المرحوم السيد الشريف
 محمد هادي بن رحمه الله تعالى
 ونفعنا به
 امين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الملك الوهاب * الهادي الى طريق الصواب * والصلاة
والسلام على النبي الاواب * والآل والاصحاب * مانحهم نعيم وآب
(و بعد) فيقول الفقير محمد امين * ابن عمر عابدين * غفر الله تعالى له
ولواليه * ولئن له حق عليه * هذه رسالة سميتها تنبيه ذوي الافهام
على بطلان الحكم بنقض الدعوى بعد البراء العام * والداعي الى جمعها
حادثة وقعت في عام احدي وخمسين بعد المائتين والالف في رجل
يهودي اسمه روفائيل ادعى على وكيل ورثة رجل اسمه علي اغا بان
المدعى كان عنده مبلغ دراهم معلومة ودبعة اورثة رجل اسمه ابراهيم
افندي وان المدعى دفع ذلك المبلغ الى علي اغا ايدفعه الى ورثة ابراهيم
افندي وان علي اغا مات ولم يدفع ذلك المبلغ فاجاب وكيل ورثة علي
اغا بانكار ذلك وادعى على روفائيل اليهودي بانك كنت ابرأت علي اغا
ابراء عاما واثبت الوكيل البراء العام لدى الحاكم الشرعي ومنع الحاكم
الشرعي المدعى من دعواه المذكورة وصرح له الحاكم الشرعي بانك
ممنوع من هذه الدعوى والفقير كنت حاضرا مجلس الحكم وقال لي
اليهودي انا لم ابرئه ابراء عاما وانما قلت له ليس بيني وبينك اخذ ولا
اعطاء فاجبت بان دعواه دفع المبلغ اليه اعطاء فهو داخل تحت اقرارك
وبعد ثبوت البراء العام لا كلام (ثم) بعد مدة ادعى اليهودي على
الوكيل المذكور بان علي اغا كان اقر بعد البراء المذكور بان المبلغ باق في
ذمته لورثة ابراهيم افندي واثبت اليهودي ذلك وكتب الحاكم الشرعي
بذلك رسالة وارسلها الى حضرة الوزير اعفهم حكمدار بلاد الشام
(ايده)

أيده الله تعالى بتوفيقه على الدوام ولم به شعث الاسلام وذلك لاجل
تخصيل المبلغ من ورثة على افا خصل لحضرة الوزير ايده الله تعالى
شبهة في ذلك الاثبات بسبب الحكم السابق بمنع اليهودي من دعواه
وبغيره من الاسباب* التي اورثت لحضرة الارياب* فارسل الى المراسلة
للاستفتاء عن الحكم الصادر فيها (فاجبت) بان الحكم الثاني المذكور فيها
غير واقع موقعة ثم طلب مني بيان ذلك فبينته ثم ارسل حضرة الوزير ايده
الله تعالى بتوفيقه اجابوا الى الحاكم الشرعي فادعى ان هذا الجواب غير
صحيح وكتب بعض عبارات ظن انها تدل لما يقول وارسلها الى حضرة
الوزير ايده الله تعالى فارسلها الى الفقير لطلب الجواب* عما هو الحق
والصواب* ولما كان امر ولي الامر واجب الامثال* بادرت الى ذلك بدون
امهال (فاقول) وبجمله تعالى اجول* لا بد اولاً من ذكر صورة المراسلة
المذكورة ثم ذكر صورة جوابي الذي اجبت به ثم ذكر حاصل ما قاله
الحاكم الشرعي ادام الله توفيقه لما رضى (اما صورة المراسلة فهم كذا)
معروض الداعي لدولتكم ادعى روفائيل الصصراف على الشيخ حسن
افندي الجعفرى الوكيل الشرعي عن ورثة المرحوم على افا الترجان بان
المدعى في ج سنة ٤٧ دفع لعلى افا الترجان ٥٥١٥ ليوصولهم
لورثة المرحوم ابراهيم افندي قاضى المدينة المنورة وان على افا حين
ان كان متسلم طرابلس الشام في اثناء محرم سنة ٢٥٠ اقر بالمبلغ انه باق
في ذمته لورثة ابراهيم افندي ومنذ ايام في اثناء الشهر الذى مضى
ادعى على المدعى احد ورثة ابراهيم افندي وقبض منه من اصل المبلغ
١١٥٠ طالب المدعى عليه بالمبلغ من متروكات على افا المرقوم فسئل
فاجاب بالانكار لذلك وذكر بان على افا قبل سفره من دمشق لطرابلس
صدر بينه وبين المدعى ابراء عام واعترف المدعى لدى الحاكم من مدة
ثلاثة اشهر بكونه ابرأ ذمة على افا قبل سفره فعرفناه ان ذلك لا يفيد
لان في ذلك التاريخ ما كانت ورثة ابراهيم افندي ادعت بشئ وان ذلك

المبلغ من حقوق الورثة لائمه المدعى ولا يسرى اقراره به ولا البراء عنه
 لاسيما اقرار على انا بالمبلغ لورثة ابراهيم افندى وبثاقه في ذمته في
 التاريخ مؤخر عن تاريخ البراء الذي ادعى به فذلك دفع ويلزم اثباته
 وطلب من المدعى بينة باقرار على انا في التاريخ المرقوم ثبت اقرار على
 انا الترخان في محرم سنة ٥٠ بالمبلغ بذمته لورثة ابراهيم افندى بشهادة
 شاهدين مشمولين بالتركية الشرعية وثبت على ورثة على انا الترخان
 ٥٥١٥ لورثة ابراهيم افندى والمدعى والامر اليكم وحرر في غرة
 ذا سنة ١٢٥١ وفي ذيل هذه المراسلة ختم الحاكم الشرعي (فمده)
 صورة المراسلة ولم يذكر فيها حكمه الاول على المدعى قبل هذه الدعوى
 الثانية بنحو ثلاثة اشهر فان وكيل ورثة على انا اجاب المدعى بانه ابرأ
 الورث قبل سفره الى طرابلس الشام ابراء عاما وكتب الحاكم الشرعي
 الى الفقير صورة هذه الدعوى لاكتب له جوابها فكتبت له انه اذا ثبت
 البراء العام لاتسمع دعوى روفائيل على الوكيل بدفعه المبلغ للورث لانه
 يدعى عليه دفع ذلك بطريق الامانة والبراء العام يشمل الامانة هذا
 معنى ما كتبه وليس في ذهني نفس الالتفات المكتوبة ثم اتفق اني كنت
 في مجلس الحاكم الشرعي المذكور بعد ايام فتوقف فيما كتبت له واراني
 عبارة من المحايضة ظن انها تخالف ذلك فذكرت له انه لا يخالف فقال
 للمدعى ثبت عليك البراء العام ومنعه من دعواه المذكورة واهي ترجاله
 بقبض المحصول منه ثم بعد نحو ثلاثة اشهر رجع المدعى الى الحاكم
 الشرعي وقال عندي بينة على اقرار على انا بان ذلك المبلغ باق في
 ذمته لورثة ابراهيم افندى فسمع دعواه الثانية واثبت له المبلغ وجعل
 هذه الدعوى الثانية دفعا للدعوى الاولى كما ذكره في المراسلة المرقومة
 ولا ادري لاي شيء سكت عن التصريح بالحكم الاول (واما صورة جوابي)
 عن المراسلة فمكذبا الذي ظهر لنا بعد انتظار في هذه المراسلة ان الحاكم
 الصادر فيها غير واقع بوقوعه لامور * منها ان روفائيل ادعى انه سلم المال
 (امل)

على انما يدفعه الورثة ابراهيم افندى فصار على انما مودعا ولا تسمع
الدعوى بالوديعة بعد البراء العام الشامل لكل الدعاوى * ومنها استناد
روفايل الى اقراره على انما عند الشاهدين ببقاء المبلغ لورثة ابراهيم
افندى فهذا اقرار للورثة فتكون المطالبة لهم لا لروفايل لانه لم يقر
ببقاء المبلغ لروفايل حتى يدعى به روفايل * ومنها ان ورثة ابراهيم افندى
اذا اخذوا المبلغ من روفايل لا يثبت له الرجوع به على ورثة على انما لان
الدعوى بعد البراء العام لا تصح الا بشئ سادى بعده وهذا المال الذى
يدعبه روفايل على الورثة يدعى انه دفعه له في ج سنة ٤٧ وهذا الدفع
سابق على تاريخ البراء فهو داخل تحت البراء فلا تسمع الدعوى به
وكون على انما اقر به ليخضع للمدعى اما اولا فلانه لم يقر به للمدعى بل اقر
به لورثة ابراهيم افندى واما ثانيا فلانه لو كان اقر به للمدعى يكون اقر
بشئ سابق على البراء فهو داخل في عموم البراء فلا تسمع دعواه
به على كل حال * والله تعالى اعلم بحقائق الاحوال * فمما مازظهر لى انتهى
(واما ما قاله) الحاكم الشرعى * وفقه مولاه لما رضى * فذلك اعتراضه على
يعقوبى فى مواضع (فتها) اعتراضه على قوله فصار على انما
مودعا الخ فقال الودائع تحفظ باعيانها ولا يصح البراء عن الاعيان فلا
يصح البراء عن الوديعة قال فى البرازية والبراء متى لاقى عينها لا يصح
فصار وجوده وعدمه بمنزلة وانما هذا الاصل فروع كثيرة منها ما فى
فاضلحان اذا ابرأ الوارث الوصى ابراء عاما بان اقراره قبض تركته والده
ولم يبق له حق منها الا استوفاه ثم ادعى فى يد الوصى شيئا ورهن قبل
ثم نقل نحوه عن بهجة الفتاوى بالغة التركية ثم قال وكتب الفتاوى مشكونة
بامثال هذه المسائل فغفل هذا المفتى المخطى عن هذا الاصل والفروعات
وما تفكر بان الوديعة عين محفوظة وبالنصوص اذا اقر بعد البراء ببقائه
عنده وحكم بان لا تسمع الدعوى بالوديعة بعد البراء على زعمه بان لفظ
البراء اذا صدر بشمل كل الدعاوى واقوال الفقهاء على خلافه كما

علمت فخطأ حكم الشرع بهذا الزعم الفاسد وخطأ انتهى كلامه حقاً
الله عنا وعنه (واول) هذا الكلام يقضى منه الجذب (اما اولا)
فلانه ناقض به حكمه السابق فانه حكم على اليهودى بعدم سماع دعواه
بسبب الابراء العام وكنت حاضرا في مجلس حكمه ومنعه من مطالبة ورثة
على انما بالبلغ المدعى به فاذا كان ذلك الابراء لا يشمل الوديعه التي زعمها
اليهودى فكيف سماع له الاقدام على هذا الحكم وهو يعتقد ان الابراء
العام لا يشمل الاعيان وان اقوال الفقهاء على خلاف ذلك (واما ثانيا)
فلان ما ادعى انه خطأ وانه زعم فاسد فهو غير صحيح فليزم عليه تخطئة
عامة الفقهاء فانهم اتفقوا على ان الابراء العام يشمل الاعيان وغيرها
وما ذكره من فرع الخاتمة فهو خارج عن القاعدة نصوا على
استثناؤه منها لعله استحسنانية كما ستعرفه وما ذكره من ان الابراء عن
الاعيان باطل فذلك في الابراء المقيد بها كما لو قال ابرأئك عن هذه الدار
او هذا العبد وحادثنا ليست من هذا القبيل لان الذي ثبت عند الحاكم
ان اليهودى ابرأ على انما ابراء عاما فلذلك منعه من دعواه دفع المسال
(ولا بد) من اثبات ما قلناه بالقول الصحيحة * والادلة الصحيحة
حتى لا يبقى اطاعن كلام * وترفع الشبهة والاهام * ولتذكر اولا الابراء
عن الاعيان * وما فيه من التفصيل والبيان * ثم تذكر الابراء العام
الذي هو المقصود في هذا المقام * ثم تذكر الفرع المار عن قاضى
خان * وانه مستثنى من القاعدة بطريق الاستحسان (قال) في الاشبهاء
والنظائر لا يصح الابراء عن الاعيان والابراء عن دعواهما صحيح فلو
قال ابرأئك عن دعوى هذه العين صح الابراء فلا تمنع دعواهما
بعده الخ ما ذكره في القول في الدين (وقال) في الخاتمة الابراء عن
العين المقصورة ابراء عن ضمانها وتصب امانة في يد الغاصب وقال زفر
لا يصح الابراء وتبقى مضمونة ولو كانت العين مستهلكة صح الابراء ويرى
من ضمان قيمتهما (وقال) في جامع الفصولين ولو قال برئت من
(دعواى)

دعوى فى هذه الدار لا يبق له حق فيها وكذا لو قال برئت من هذا
 القرن ببق القرن ودبعة عنده ويبرأ من ضمانه (وقال) فى الخلاصة اقام
 البينة على ابرائه عن المصوب لا يكون ابرأ عن قيمة المصوب وانما هو
 ابراء عن ضمان الرد لاعتضاد القيمة لان حال قياسه الرد واجب عليه
 لا قيمته فكان ابراء عما ليس بواجب انتهى (قلت) يعنى لما كان الواجب
 حال قيام المصوب هو رد عينه لاضمان قيمته كان الابراء ابراء عن
 ضمان الرد لانه الواجب الآن فلو هلك بلا تعد لا يضمن لان الرد لم يبق
 واجبا عليه بل صار بمنزلة الدبعة بخلاف ما لو منه بعد الطلب فهلاك
 او استهلكه ضمن لانهم يبرأ عن القيمة لعدم وجوبها وقت الابراء (وقال)
 فى الاشباه فقواهم الابراء عن الاعيان باطل معناه لا تكون ملكا له بالابراء
 والا فالابراء منها لسقوط الضمان صحيح او يحتمل على الامانة (وقال)
 فى الدر المنقى شرح المتن قواهم الابراء عن الاعيان باطل معناه ان
 العين لا نصير ملكا للمدعى عليه لانه يبق على دعواه بل تسقط فى
 الحكم كالمصلح على بعض الدين فانه انما يبرأ عن باقيه فى الحكم لاق
 الديانة فلو ظفر به اخذه ذكره القهستانى والبرجستى وغيرهما واما
 الابراء عن دعوى الاعيان فصحيح انتهى (ومثله) فى حواشى الاشباه
 للحموى عن حواشى صدر الشريعة للحفيد (قلت) وحاصله ان
 الابراء عن نفس الاعيان باطل ديانة فلا تبرأ به الذمة وصحيح قضاء فلا
 تسمع الدعوى عليه بخلاف الابراء عن دعواها فهو صحيح مطلقا فلا
 فرق فى القضاء بين الابراء عن الاعيان وعن دعواها حيث لا تسمع
 الدعوى بعده على الشخص المبرأ (وقام) تقرير هذه المسئلة فى رسالتنا
 السماة اعلام الاعلام فى احكام الابراء العام (وبما) قررنا ظهر لك ان
 قواهم الابراء عن الاعيان لا يصح ليس على اطلاقه وظهور لك وجهه
 دخول الاعيان فى الابراء العام لان الابراء العام يشمل الاعيان والدعوى
 وقد علمت ان الابراء عن دعواها صحيح (ولذا ذكر) لك كلامهم فى

الابراء العام فنقول (قال) في العمادية عن الخاتبة اتفقت الروايات على ان المدعى لو قال لادعوى لي قبل فلان او لا خصومة لي قبله يصح حتى لا تسمع دعواه عليه الا في حق حادث بعد البراءة انتهى (فانظر) رحمك الله كيف عبر بانفاق الروايات على انه لا تسمع الدعوى بعد الابراء التام الا بشئ حادث وبه تعلم الزعم الفاسد من الصحيح * وتعلم من ارتكب الخطأ الصريح (وقال) في المحيط من باب الاقرار بالبراءة وغيرها ولو اقر انه لاحق له قبل فلان يجوز وبرىء من كل قليل وكثير ودين ووديعة وكفالة واحد وسسرفة وقذف وغيرها لان قوله لاحق لي نكرة في النفي والنكرة في النفي تعم وقوله لاحق لي يتناول سائر الحقوق المالية وغيرها (ثم قال) وكذا لو قال فلان برىء من حق فهو برىء عن الحقوق كلها لانه جعله بريئاً عن حق واحد منكر ولا تصور البراءة عن حق واحد منكر الا بعد البراءة عن الكل فصار عاماً من هذا الوجه الى آخر كلامه (وقال) في الخلاصة ثم في قوله لاحق لي قبل فلان يدخل في هذا اللفظ كل عين ودين وكل كفالة او اجارة او جناية او حد انتهى (وقال) في البحر قال في المبسوط ويدخل في قوله لاحق لي قبل فلان كل عين ودين وكل كفالة او جناية او اجارة او حد الخ (وقال) العلامة ابن نجيم في رسالته في الابراء ناقلاً عن الاصل الامام محمد من كتاب الاقرار لاحق له قبل فلان فليس له ان يدعى حداً ولا قصاصاً ولا ارشاً ولا كفالة بنفس ولا مال ولا ديناً ولا وديعة ولا عارية ولا مضاربة ولا مشاركة ولا ميراثاً ولا داراً ولا ارضاً ولا عبداً ولا امة ولا شيئاً من الاشياء ولا عرضاً ولا غيره الا شيئاً حدث بعد البراءة انتهى (وقال) في القنية لو قال لاتعلق لي على فلان فهو كفوله لاحق لي قبله فيتناول الديون والاعيان (وفيها) ايضاً او قال ليس لي معه امر شرعى يبرأ عن دينه وعن دعواه في العين ولو قال لادعوى لي عليك اليوم ليس له ان يدعى بعد اليوم (وقال) في الاشياء لا تسمع الدعوى بعد الابراء (العام)

العام الاضمان الدرك وما اذا ابرأ الوارث الوصى ابراء عاما بان اقرانه
قبض تركة والده ولم يبق له حق منها الاستوفاء ثم ادعى في يد الوصى
شئنا من تركته اياه وبرهن بقول ثم ذكر مسئلتين اثنتين (فانظر) رحك
الله تعالى الى هذه النقول * عن الائمة النقول * التي لا يعتري صوارمها
فلول * ولا تواقها افول * كيف صرححت بان الابراء العام لا تسمع بعده
الدعوى بدني ولا عين ولا ودعية ولا غيرها * فكيف يعتري على من
اقتى بقولهم بانه مخطي وانه ذوزعم فاسد وان اقوال الفقهاء على خلافة
مع اننا لم نر احدا خالف كلامهم * سوى من لم يفهم مرادهم (وانظر)
عبارة الاشياء كيف ذكر مسئلة قاضي خان المارة على وجه الاستثناء
من قاعدة الابراء العام حيث هج هنا دعوى الوارث على الوصى بعد
ابرائه اياه الابراء العام وقد تحير العلماء الاعلام في وجه استثنائها وذكروا
له طرفا احسنها ما قاله شيخ الاسلام القاضي عبد البر ابن الشحنة في
شرحہ على المنظومة الوهابية انه لما تسمع دعوى الوارث على الوصى
استحسنانا لاقباسا لقوة شبهة عدم معرفته بما يستحقه من قبل والده لقيام
الجهل بمعرفة ما لوالة على جهة التفصيل والتحرير بخلاف ما اذا كان
مثل هذا الاشهاد مجردا عن سابقة الجهل المذكور فاستحسنوا سماع دعواه
هنا فتأمل له انتهى (ونقل) هذا الجواب السيد الجوى في حاشية الاشياء
واقره واراد تضاهيه وبمثله اجاب الشيخ خير الدين الزملي * وتام الكلام
على ذلك مع الجواب عن بقية المسائل المستثناة في الاشياء ذكرناه في
رسالتنا اعلام الاعلام (فقد) ظهر لك ان ما افقنا به هو الحق
والصواب * بلا شك ولا ارتياب * لانه الموافق للنقول في عامة كتب
الاصحاب * كما لا يخفى على اولى الالباب وان مسئلة قاضي خان لا ترد على
ذلك لانها مستثناة * ولا تقاس عليها مسئلتان بلا اشتباه * لانها خارجة
عن القياس * وما خرج عن القياس فغيره عليه لا يقاس * على ان
القياس لا يسوغ لغير المجتهدين * من العلماء المتقدمين * فكيف يجوز

لاحد منا ان يتجاسر على رد كلامهم * وترك تعظيمهم واحترامهم (فان)
قال المعتز ان الخاتمة ليس فيها ابراء عام (فنعول) له ان البيعة قد قامت
لديك بان المدعى ابرأ ابراء عاما وقد حكمت انت بذلك ومنعت المدعى
من دعواه الودعية فكيف نقضت حكمك الاول واثبت له الرجوع * على
ورثة على انا بلا سند مشروع * بل بمجرد ما ثبت عندك ثانيا من قول
على انا ان المبلغ الذي قدره كذا باق عندى لورثة ابراهيم افندى فان
هذا الاقرار صادر من على انا فى طرابلس الشام على ما زعمه المدعى
وشهوده لاني مجلس الخاصة حتى يكون شبهة في الاعتراف ببعض ذلك
المبلغ من المدعى بل هو اقرار مبتدأ في غيبة المدعى بان المبلغ الذي قدره
كذا باق في ذمتى لورثة ابراهيم افندى فلهذا اقرار لورثة المذكورين
بذلك المبلغ فدعوى روفائيل الآن انى دفعت ذلك المبلغ لعلى انا لا تثبت
بمجرد اعتراف على انا فى طرابلس بما شهدت به الشهود اذ لا يلزم من
قول على انا ذلك المبلغ في ذمتى لورثة ابراهيم افندى ان يكون هو
المبلغ الذي ادعى المدعى الآن انه اودعه عند على انا ولا دلالة لذلك
عليه بوجه من وجوه الدلالات لاشسرها ولا عقلا ولا عادة نعم لو كانت
الدعوى قائمة وادعى روفائيل على على انا باقى دفعت اليك مبلغ
كذا اتوصله الى ورثة ابراهيم افندى فقال في جوابه هو باق في
ذمتى لورثة ابراهيم افندى يكون في العادة اعترافا بدعوى المدعى انه
دفع له هذا المبلغ لان السؤال معاد في الجواب اما مجرد سماع
الشاهدين اقرار على انا في براءة اخرى بانه باق في ذمتى لورثة فلان
مبلغ كذا من الدراهم لا يكون اعترافا بدعوى اليهودى على ورثته باق
دفعت اليه كذا ليوصله الى ورثة فلان فهذا ما كتبه في الجواب
من المراسلة ان هذا اقرار لورثة ابراهيم افندى فتكون المطالبة
لهم لاروفائيل اليهودى وهذا كله مع قطع النظر عن ثبوت ابراء
العام واما بعد ثبوته فبلا كلام لانك قد سمعت ان ابراء العام
(لا نسلم)

لا تسمع بعده الدعوى الابشـى حادثة وهنا لم يحدث للدعى شىء اصلا
 لما سمعت من ان هذا الاقرار للورثة لاله (ومما اعترض به) الحاكم
 الشرعى ان قولى تكون المطالبة لهم لاروفائيل مخالف لما قال فى البداية
 ومن اودع رجلا ودية فاردعها الرجل بلا اذن المودع الاول عند اخر
 غير عياله فملك فله اى للمودع الاول ان يضمن الرجل وليس له ان
 يؤخذ الاخر وهذا عند ابي حنيفة وقال له ان يضمن ايها شاء انتهى
 قال فقول المفتى يكون المطالبة للورثة خلاف قول ابي حنيفة وان بيننا
 الكلام على قول الامامين تكون الورثة مخيرة فاذا اختار الورثة تضمين
 اليهودى فلم لا يجوز رجوع اليهودى على المودع الثانى بعد كونه ضامنا
 واداه بامر الشرع الشريف وانتقل هذا المال الى اليهودى واما ابراه
 فقد عرفت انه غير مانع من الدعوى واقارره لورثة ابراهيم افندى
 اقرار بعين هذا المال الذى ضمنه اليهودى على ان كتب المذهب مملوئة
 بهذه المسائل فبالت شعرى بما ذا يجاسر المفتى على التفوه بهذه الالفاظ
 الخسافة لا قول الأئمة نجحوا الله عنه انتهى (اقول) هذا المعترض
 معذور فى هذا الكلام لانه بناء على ما فهمه من ان اقرار على انا لورثة
 ابراهيم افندى اقرار بانه ودية عنده لاروفائيل وقد علمت انه لادلالة
 له على ذلك لاعقلا ولا شعرا ولا عادة والا لزم ان كل من اقر بمال
 زيد ان يأتى رجل اخر ويقول انا اودعت عندك هذا المال لتدفعه لزيد
 وان زيدا اخذ منى هذا المال فثبت لى ان ارجع به عليك لكونك اقررت
 بان المال لزيد ولا يخفى ان هذا الكلام * لا يقول به احد من له اذنى
 امام * بمسائل الاحكام * وحاشى لله ان تكون كتب المذهب مملوئة
 بهذه المسائل * التى لا يقول بها عالم ولا جاهل * فكيف يجاسر على
 الحكم بما يخالف اقوال الأئمة * بل سائر الأئمة * واما ما نقله عن البداية
 فهو حق لا شبهة فيه * ولكن لا مناسبة لنقله فى هذه الحادثة كما لا يخفى
 على تلبه * لعدم ثبوت الاستداع * بوجه من الوجوه الصحيحة بلا

نزاع (ومما اعترض به) ان قول في الجواب ان ورثة ابراهيم افندي اذا اخذوا المبلغ لا يثبت له الرجوع به الخ فقال ان منشاء عدم التفكير في ان الدعوى لا تصح الا بحق حادث والتضمن هو الحق الجاسد لان روفائيل وقت دفعه المبلغ اعلى اذا ما كان هذا المبلغ حقه بل كان حق ورثة ابراهيم افندي فلما اخذ الورثة حقهم من اليهودى بالتضمن بدفعه بغير امرهم حدث له حق عند علي اذا كان تاريخ الدفع سابقا على تاريخ البراء الا ترى ان المدينون اذا احال دائته بدينه على رجل وقبل كل واحد من المحتال والمحتال عليه الحوالة وبرا المحتال ذمة المحيل ابراء عاما ثم تحققت التوى يرجع على المحيل ولا يمنع البراء العام وهذا مشهور ومعمول به بلا خلاف ولا اختلاف الى آخر مقال (اقول) وهذا الكلام ايضا من جنس ما قبله مبنى على ما فهمه وحكم به من ثبوت الوديعة لروفائيل عند علي اذا بمجرد اقراره المذكور وقد علمت بطلانه فان روفائيل اذا ضمنه ورثة ابراهيم افندي ذلك المبلغ لاعترافيه بانه دفعه اعلى اذا بلا اذهم كيف يسوغ له الرجوع به على ورثة علي اذا بمجرد اعترافه بانه دفع المبلغ اعلى اذا ولا سيما بعد ثبوت ابرائه العام ولم يثبت كون علي اذا قبض المبلغ من روفائيل وانما ثبت ان علي اذا اقر لورثة ابراهيم افندي بمبلغ كذا من الدراهم (علي) ان ذلك الاقرار لم يثبت حقيقة لان علي اذا اقر به لورثة ابراهيم افندي فلا بد من دعواهم عليه به واما روفائيل فهو اجنبى في هذه الدعوى ودعواه انه دفع المبلغ اعلى اذا غير معسومة بعد ثبوت البراء العام فاذا كان ممنوعا من دعوى الدفع المذكور كيف يتأني له اثبات ان علي اذا اقر لورثة ابراهيم افندي وليس كذلك عنهم ولا خصما بوجه من الوجوه مع انهم لم يدعوا بهذا الاقرار على ورثة علي اذا ولا وكلوا احدا بهذه الدعوى بل ادعوا به على روفائيل فكيف نسمع دعوى روفائيل بها والحال انه لا يمكنه اثبات مقصوده بها فقد علم ان هذه البيضة التي شهدت باقرار علي اذا

(باطالة)

باطلة أم يثبت بها حق لاحد لعدم الخصم الشرعي فالحكم بها ايضا باطل لما هو مقرر من ان الحكم لابد ان يكون بعد حادثة من خصم حاضر على مثله فاذا كان كذلك فكيف يصح ان يقال ان روافيل بعد تضييع ورثة ابراهيم افسدى اياه ذلك المبلغ ثبت له حق حادث بعد البراء العام فلا يمنع البراء العام من دعواه به فان الحق واين المستحق ماهذا الاشتباه ولا حول ولا قوة الا بالله (واما) ما ذكره من مسألة الحوالة وقوله ان هذا مشهور ومعلوم به فهو صحيح ولكن قوله بلا خلاف ولا اختلاف غير صحيح لما في البرازية وغيرها من ان الحوالة نقل الدين من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه عند ابي يوسف وقال محمد هي نقل المطالبة وعثره فيما اذا ابرأ المحتال المحيل عن الدين لا يصح عند ابي يوسف لانقال الدين وصح عند محمد انتهى ولا يخفى ان المعتمد قول ابي يوسف مثنى عليه في الكنز وغيره وصححه اصحاب الشرح فيكون المعتمد ان البراء المذكور غير صحيح ويكون وجوده كعدمه وهذا اذا كان البراء عن نفس مال الحوالة فكذا اذا كان البراء عاما فيصح الرجوع بالمال عند تحقق التوى لعدم صحة البراء عنه واما على قول محمد بصحة البراء فقتضاه انه لا رجوع له بعد التوى ولا قبله لان مقتضى صحة البراء ان تبرأ منه ذمة المحيل لقول محمد ببقاء الدين في ذمته فقد صادق البراء ذمة مشغولة بالدين فيسقط فلا يثبت للمحتال الرجوع به فكيف يصح ان يقال بلا خلاف ولا اختلاف مع ان كثيرا من العلماء رجح قول محمد بل الرجوع مبنى على قول ابي يوسف المعتمد * ثم هذا عند اعتراف الخصمين بالحوالة كما لا يخفى اما اذا انكر الحوالة اصلا فلا تسمع دعوى المحتال بشئ بعد البراء العام لاحوالة ولا دين ولا رجوعا بدين ولا شك ان مسئلتنا كذلك لان الوديعه غير معترف بها فالدعوى بها غير مسموعة بعد البراء العام كما قررناه فكيف تقاس على مسألة الحوالة المعترف بها ويقال انه ثبت الرجوع بها قبل البراء العام

(ومما) اعترض به على قول في آخر الجواب وانما ثانيا فلاته او كان اقرب للمدعى يكون اقرب بشئ سابق على البراء فهو داخل في عموم البراء فلا تسمع دعواه به فتال ان الفقهاء قالوا ان الاقرار بعد البراء صحيح الخ (افول) ومرادى بذلك ان على انما لو قال ان المبلغ الذى قدره كذا باق في ذمى روفائيل لا ينفعه هذا الاقرار في دعواه المذكورة لان روفائيل يدعى بمال اودعه عند على انما ليس له لصحابه وهم ورثة ابراهيم افندى والذى اقرب به على انما مال في ذمى روفائيل وهو لم يدع بذلك بل ادعى ودبعة سابقة على البراء العام فلا تسمع دعواه بها نعم في دلالة العبارة على هذا المعنى خفاء ولكن هذا الجواب غير محتاج اليه لان الواقع ان على انما اقر لورثة ابراهيم افندى لا روفائيل وقد علمت ان روفائيل ليس خصما في اثبات هذا المبلغ المقرب له للورثة المذكورين وان دعواه به غير صحيحة لكونه فضوليا في الدعوى لان المقر لهم لم يدعوا به على ورثة المقر ولم يוכלوا المدعى بالدعوى بل ادعوا عليه ان لهم عنده ودبعة فاقرب بها وادعى انه دفعها له على انما فضمنوه الودبعة باقراره المذكور ولا شك ان الاقرار حجة قاصرة على المقر ولم تصح منه الدعوى على ورثة على انما بتسليم الودبعة اليه البراء العام الصادر منه على انما لدى بيئة شريعة ولا سيما وقد حكم به الحاكم الشرعى ومنع روفائيل من دعواه الودبعة فلا تسمع دعواه ثانيا (قال في الاشباة) المقضى عليه في حادث لا تسمع دعواه ولا يثبت الا اذا ادعى تلقى المالك من المدعى او الناتج او برهن على ابطال القضاء كما ذكره النعمانى والدفع بعد القضاء بواحد مما ذكر صحيح وينقض القضاء انتهى ولا شك ان دعواه الثانية ليست بواحدة مما ذكر بل هى دعوى باطلة غير مرضية * لاصحة لها بوجه من الوجوه الشرعية كما قرناه * واوضحناه وحررناه * واذا كانت هذه الدعوى من المقضى عليه باطلة كيف يسوغ سماعها وقبل * فضلا عن الحكم بها ونقض (الحكم)

الحكم الاول * فقد ظهر ظهور الشمس * بلا شفاء ولا ايس * ان
الحكم الثاني غير صحيح * كما دل عليه النقل الصحيح * الذي لا شبهة
فيه * ولا مطعن يعتريه * والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب * واليه المرجع
والعاقبة * وقد تجرت هذه الحالة الجلية * في اوقات قليلة * ليلة
الخميس السابع من ذي الحجة الحرام الذي هو ختام عام سنة احدى
ونجسين ومائتين واثني * من هجرة من تم به الالف * وزال به الشقاق
والخلاف * صلى الله تعالى عليه وعلى اله الكرام * واصحابه العظام
الذين رجعوا باتباعهم حسن الختام

طُبعت في دمشق الشام في مطبعة مجلس المعارف وصحيفة على نسخة
مؤلفها رحمه الله تعالى بتصحيح الفقير الى الخیر عابدين عفي عنه
في ٢٢ رجب سنة ١٣٠١



